مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

بين سقوط الوساطة وضرورة الردع
إعادة تعريف الدور الخليجي

عبد الله القبساني

مساعد باحث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

مدخل:

إن سيطرة المدرسة الواقعية على التحليلات الجارية للحرب الأخيرة تُغفل الأبعاد البنائية (الهويات والتصورات المتبادلة) للحرب الدائرة؛ فتأطير الحرب ضمن مسائل ميزان القوى، والردع، والمعضلة الأمنية، والبنية الفوضوية حصرًا، قد يخلق أثرًا تحليليًا جديدًا يؤثر على فهم مدخلات ومخرجات الصراع. فالحرب الدائرة حاليًا والممتدة من السابع من أكتوبر، قد عمقت من معضلة (الصداقة/العداوة) لكل من إسرائيل وإيران تجاه محيطهما الإقليمي وعلاقاتهما الخارجية. كما أن الحرب الأخيرة أوضحت لدول المركب الأمني الخليجي تصاعد مركزية إيران وإسرائيل في تشكيل ديناميات هذا المركب الأمني، في ظل محدودية الرؤى الليبرالية الخليجية القائمة على الوساطة واحتواء التصعيد؛ وهي مقاربة دبلوماسية تفترض إمكانية حل النزاعات وإدارة التصعيد عبر الحوار والوساطة بعيدًا عن مقاربة الخشنة.

في هذا السياق، فإن الاضطلاع بدور الوسيط في ظل بيئة إقليمية غير فوضوية تتحكم في مدخلاتها ومخرجاتها قوى عظمى، مع فواعل ناقصة الأهلية مثل السلطة السياسية الإيرانية التي لا تملك قوة ضاغطة على صناعة القرار، أو إسرائيل التي تتبنى استراتيجيات استخدام العنف المفرط لتحقيق رؤاها الأمنية الفردية، بما يجعل الانتقال من الوساطة إلى إدارة الصراع أكثر اتساقًا مع طبيعة البيئة الإقليمية الجديدة.

وعليه، فإن استمرار دور الوسيط الخليجي لا يعبر إلا عن العطب الاستراتيجي الذي أصاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ إن الحرب الأخيرة قد غيرت البيئة الأمنية الخليجية. ومن هنا يبرز التساؤل: هل لا يزال نموذج الوساطة الخليجية صالحًا، أم أن التحولات الجديدة تفرض دورًا خليجيًا مختلفًا؟

> **استمرار دور الوسيط الخليجي لا يعبر إلا عن العطب الاستراتيجي الذي أصاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذ إن الحرب الأخيرة قد غيرت البيئة الأمنية الخليجية**

١. الوساطة الخليجية في مواجهة حرب تتجاوز منطق الوساطة:

تحولت الأزمة الإيرانية الإسرائيلية التي بدأت في السابع من أكتوبر إلى حرب إقليمية، لا يمكن احتواؤها عبر الأدوات الدبلوماسية؛ إذ إن طبيعة الحرب الدائرة اليوم بين الولايات المتحد وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، تجاوزت منطق الوساطة القائم على تقريب وجهات النظر والدفع نحو توضيح المخرجات المحتملة لتكلفة الصراع.

كما تكشف البيئة الأمنية الحالية أن منطق الوساطة القائم على وجود مساحة مشتركة بين الأطراف المتنازعة بات محدود الفاعلية، في ظل الدور المركزي الذي يؤديه الحرس الثوري في إدارة جزء أساسي من أدوات الإكراه داخل الدولة الإيرانية، بما يخلق فجوة بين الفعل الدبلوماسي الذي تقوده السلطة السياسية والقدرة الفعلية على تنفيذ هذه الالتزامات داخل بنية القرار الإيراني. وهذا يعني أن أي تفاهم ثنائي بين السلطة السياسية في إيران وفريق الوساطة يظل محدود الأثر المادي، ما لم يتوافق مع مراكز القوة التي تملك القدرات المادية.

وقد أظهر وقف إطلاق النار المشروط بين الولايات المتحدة والسلطة السياسية في إيران هذه الإشكالية، إذ إن وقف إطلاق النار لم يوقف العمليات العدائية الصادرة عن الحرس الثوري، حيث تعرضت دول مجلس التعاون الخليجي لعدة هجمات من قبل الحرس الثوري، بعد إعلان الرئيس الأمريكي وقف مشروط لإطلاق النار مع طهران. وهو سلوك عدائي يعكس نمطًا مستمرًا في توظيف الحرس الثوري لأدوات القوة خارج الحدود. بما يجعل مقاربة الوساطة واحتواء التصعيد محدود القدرة على التأثير في مسار هذا السلوك. ولم تتعامل بقية الأطراف مع الحرس الثوري باعتباره طرفًا يمكن احتواء سلوكه عبر التفاهمات السياسية، وإنما تعاملت معه بمنطق القوة مقابل القوة.

٢. من الوساطة إلى إدارة الصراع: ضرورة إعادة تعريف الدور الخليجي:

في عام ١٩٨٠م كان من المتوقع للجانب العراقي أن تنتهي الحرب ضد إيران في أسابيع أو أشهر بسيطة، ولكنها استمرت نحو ٨ أعوام، دون تدخل مباشر من دول مجلس التعاون الخليجي حديث التأسيس آنذاك. ورغم أن هذا الحياد بدا خيارًا آمنًا على المدى القصير إلا أن تكفلته الحقيقة ظهرت على المدى الطويل؛ متمثلة في غياب القدرة على إدارة مسار الصراع أو التأثير في نتائجه بشكل مباشر؛ فالتدخل في الصراع لا يعني فتح جبهات مباشرة، بل يعني امتلاك قوة مادية على الأرض قادرة على التأثير في سير الحرب وسلوك أطرافها، مما يمكنها من دفع الصراع بعيدًا عن حدودها المباشرة، لكيلا تتحول إلى مسرح لتصفية الحسابات.

> **التدخل في الصراع لا يعني فتح جبهات مباشرة بل يعني امتلاك قوة مادية على الأرض قادرة على التأثير في سير الحرب وسلوك أطرافها**

في هذا السياق، فإن اشتعال حرب نظامية على الحدود المباشرة يحمل مخاطر ارتدادية لا يشترط فيها الاستهداف المباشر لتكون خطرًا حقيقيًا وقت الأزمة. وهذا ما أثبتته التجربة الخليجية في تلك الحرب، ففي عام ١٩٩٠م غزا الجيش العراقي الكويت بالرغم من دعم الكويت والخليج للعراق في حربه مع إيران، ليتحول التهديد من خطر غير مباشر بحكم الجوار، إلى تهديد وجودي أزال دولة من الجغرافية في وقتها.

إن الانتقال من منطق الوساطة السلبية إلى الوساطة الإيجابية يحتاج إلى أدوات تتجاوز التأثير الدبلوماسي والاقتصادي، فهذه الأدوات لا تعمل بمعزل عن القدرة العسكرية المعمول بمنطقها في الصراع الجاري. وعليه، فإن أي مشروع هندسي أمني مطروح اليوم لا يستند إلى قوة ملموسة على الأرض بقدرة ذاتية على الردع، سيبقى مشروعًا يرفض الواقع، وسيترك أمن المركب الأمني الخليجي شديد الحساسية تجاه أي تنافس عسكري مستقبلي.

من هنا، فالانتقال لمبدأ (واحد بواحد) أي فرض تكلفة إستراتيجية على أي اعتداء، يبدأ من خلال تبني عقيدة سياسية وعسكرية واضحة تقوم على التهدئة مع القدرة على رفع التكلفة، وليس الاكتفاء بصد الهجمات أو الدعوة غير مجدية لوقف الصراع.

٣. رفض التحريض والاستنزاف مقابل استراتيجية تمرير المسؤولية:

كيف تخرج دول الخليج من فخ المعادلة الصفرية؟

كان التوجه إلى استراتيجية (تمرير المسؤولية) خيارًا عقلانيًا في حينه لمواجهة استراتيجية التحريض والاستنزاف، إلا أن المعضلة تكمن في فشل استراتيجية تمرير المسؤولية لاحقًا. فقد نأت دول الخليج بنفسها، واتخذت دور الوسيط المساعد. مع رفض استخدام أراضيها ميدانًا عسكريًا، بغية دفع الولايات المتحدة إلى إنهاء حربها بعيدًا عنها. غير أن الحرب تحولت من حرب نظامية بين جيشين إلى حرب ميليشيات، طالت ارتداداتها دول الخليج.

وتبدأ المشكلة من اعتماد صناع القرار في الولايات المتحدة وإسرائيل، على القراءة الدستورية في تقديم الرؤى الاستراتيجية لمسار الحرب؛ إذ قام المسار المتبع على تصفية المرشد، والقادة العسكريين، وتدمير البنية النووية، ثم الانتقال إلى المفاوضات مع فريق سياسي جديد يقبل بشروط التفوق النسبي للقوى. ويستند هذا التصور إلى أن دستور الجمهورية الإسلامية

> **أي مشروع هندسي أمني مطروح اليوم لا يستند إلى قوة ملموسة على الأرض بقدرة ذاتية على الردع سيبقى مشروعًا يرفض الواقع**

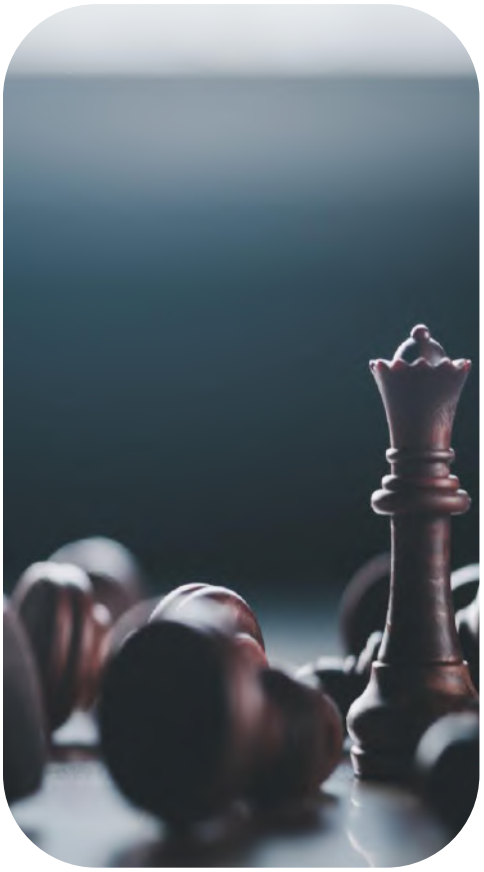

الإيرانية ينص في المادة (111) على أنه عند «وفاة المرشد أو استقالته أو عزله، يتولى مجلس خبراء القيادة اختيار قائد جديد، بينما تتولى هيئة مؤقتة ممارسة صلاحيات القيادة إلى حين تعيين المرشد الجديد». كما تنص المادة (108) على أن تنظيم شؤون مجلس الخبراء واختصاصاته يدخل ضمن صلاحياته، بوصفه الجهة المخولة باختيار القائد.

وبذلك افترض هذا المسار أن استهداف (المرشد) سيقود إلى انتقال منظم للسلطة، ومن ثم الانتقال إلى مفاوضات تهدف إلى إنهاء السلوك الإيراني التعديلي (أي السلوك الساعي إلى تغيير موازين القوى) وما يجعل هذا الافتراض الأكثر رجوحا هو الأسلوب المتبع في الحرب، فقد اعتمدت الولايات المتحدة وإسرائيل أسلوب القصف الاستراتيجي الذي يهدف إلى تحقيق عدة أهداف من وجهة نظرهم، أهمها: قطع رأس الأفعى، وتدمير البنية التحتية، وقلب المواطنين على نظام الحكم.

إلا أن واقع التفاعلات داخل بنية الدولة الإيرانية وبحكم الظرف الأمني والاستهداف الواسع للقيادات السياسية والعسكرية، أوجد فراغًا بنيويًا كان أكبر من أن يتمكن النظام السياسي من احتوائه، مما مهد الطريق كليًا لمن يملك العدد والعتاد، وشبكة الوكلاء، لأن يتنفذ.

وهنا يقع إغفال (البعد البنائي)، فالدولة الإيرانية تدير تفاعلاتها عن طريق وجهين؛ وجه مؤسسي يقود العملية السياسية الداخلية(السياسات الاجتماعية)، ووجه يقود العملية الأمنية والروحية وشبكة الوكلاء القائمة على البعد الديني، وكلاهما يستمد شرعيته من (المرشد الأعلى) حصرًا، وعليه فإن استهداف (المرشد) كان يهدف إلى تفعيل آلية الانتقال الدستوري للسلطة، إلا أن هذه العملية تناست الموقع الروحي/العقائدي لـ(الحرس الثوري) الذي يمثل دور (حامي الثورة الإيرانية) والأقليات الشيعية الموجودة في المحيط العربي وتحديا في (لبنان والعراق).

وعليه، فإن الإشكال المركزي الذي يواجه استراتيجية (تمرير المسؤولية) اليوم تكمن في استمرارها غير المجدي، في ظل غياب نقطة نهاية واضحة؛ فلم يُجدِ (استهداف القادة، أو الخنق الاقتصادي، أو تدمير البنية التحتية، أو تحييد الوكلاء) في تغيير سلوك أو إجبار الدولة الإيرانية على إعادة تعريف مصالحها الأمنية. وبذلك، فإن الاستمرار في نفس الاستراتيجية لا يعني سوى إعادة إنتاج الأزمة.

الإشكال المركزي الذي يواجه استراتيجية (تمرير المسؤولية) اليوم تكمن في استمرارها غير المجدي في ظل غياب نقطة نهاية واضحة

عليه من المهم مراجعة استراتيجية تمرير المسؤولية، لأن الحرس الثوري استطاع طوال الحرب تقدير أقصى درجة في (عتبة الخطر) التي تُكلفه استراتيجيًا، والمتمثلة في استباحة المحيط الإقليمي دون المساس بإسرائيل، ويعود ذلك إلى أن إسرائيل قد مزجت بين استراتيجيتين؛ الأولى (تمرير المسؤولية) والتي فوضتها للولايات المتحدة في إدارة الصراع، والثانية: (استراتيجية واحد بواحد) عن طريق الهجوم على لبنان واستهداف إيران نفسها، وعليه تأكد الحرس الثوري إمبريقيًا عبر إرسال أكثر من (٧٠٠) مقذوف على دول مجلس التعاون الخليجي، بن هذه الدول لن تدخل الحرب أو تفعل استراتيجية (واحد بواحد) خوفًا من أن تقع في مأزق التحريض والاستنزاف الإسرائيلي

٤. مخاطر استراتيجية «واحد بواحد» لدول الخليج العربي

إن الانتقال من استراتيجية (تمرير المسؤولية) إلى استراتيجية (واحد بواحد) لا يعني تجاوز التكلفة الكلية للحرب، بل يعني إعادة توزيعها بشكل مختلف، فاستراتيجية تمرير المسؤولية التي تراهن على تحمل الولايات المتحدة تكلفة الردع والمواجهة، يضع الاهتمامات الأمنية لدول الخليج ضمن حسابات القوى العظمى التي لا تنظر للخطر الإيراني على أنه تهديد وجودي لها، إلا أن الخيارات الاستراتيجية محدودة، فإما أن تتحمل تكلفة الابتزاز، أو تنخرط في العمليات الأمنية لكي تكون طرفًا في إدارة الصراع، إلا أن هذا الخيار الأخير يحمل في طياته عدة إشكالات بنيوية يجب مراعاتها:

- **إشكالية تحديد الفاعل:**

اختلفت الديناميات الأمنية منذ بداية الحرب، فما كان مواجهة مباشرة عن طريق استهداف مراكز القرار المركزي (المرشد، والقيادات العسكرية، والبنية النووية) تحول تدريجيًا إلى تهديد غير تقليدي، هذا التهديد غير تقليدي يتمثل في شبكة الوكلاء غير مركزية التي يديرها الحرس الثوري، مما يضع استراتيجية (واحد بواحد) أمام معضلتين: إما استهداف الفاعلين الخطأ فينتج عنه تصعيد بلا جدوى ردع حقيقية، أو التأني في تحديد الفاعل المسؤول، مما يفقد استراتيجية (واحد بواحد) القائمة على الردع، مصداقيتها الزمنية.

> **الانتقال من استراتيجية (تمرير المسؤولية) إلى استراتيجية (واحد بواحد) لا يعني تجاوز التكلفة الكلية للحرب بل يعني إعادة توزيعها بشكل مختلف**

- **إشكالية فجوة القدرة الذاتية:**

إن تبني عقيدة (واحد بواحد) دون امتلاك (قدرات ردع ذاتية) يُحمل الدول الخليجية تكلفة إعلان النوايا السلبية؛ دون وجود القدرة المادية للردع، مما يُحول ميزان القوى الذي اتسم طوال الحرب بالغموض لجميع الأطراف، بالانكشاف، لأنه يمنح الخصم معلومات مؤكدة عن محدودية القدرات العسكرية الذاتية.

- **إشكالية عدم التماثل:**

إن تواجد المقدرات الاستراتيجية الخليجية بالقرب من السواحل الإيرانية يجعل دور (الفعل– ورد الفعل) غير متساوِ الكلفة، فما يُعد ضربة محدودة من الخليج قد يقابله ضربة استراتيجية على مصافي البترول أو تحلية المياه أو حتى استهداف المدنيين في المدن القريبة، وهذا قد يُحول الاستراتيجية من أسلوب ردع وإدارة صراع إلى مأزق الانجرار، إذ أن قياس سقف التصعيد لا بد أن يتأثر بمنطق التصعيد الذاتي، فاستهداف منشأة عسكرية لا يعني أن الطرف الآخر سوف يستهدف منشأة عسكرية بالضرورة، وتعد التجربة التاريخية (لبنان/ ٢٠٢٦م) نموذجًا لذلك.

٥. من استراتيجية «واحد بواحد» إلى الردع المتدرج المشروط: تعديل لا بديل

إن استعراض إشكاليات (واحد بواحد) لا يعني الاستغناء عنها والاستمرار باستراتيجية (تمرير المسؤولية) التي بينت الحرب الأخيرة بأنها عقيمة استراتيجيًا أمام الفاعلين من دون الدولة، بل يتطلب الأمر تقويمها بما يتجاوز إشكالياتها البنيوية دون التفريط بروحها المتمثل بوجود عقيدة ردع مادية.

وعليه، فإن الاستراتيجية الأنسب في التعامل مع الوضع الراهن؛ أي عدم الانجرار لـ(الاستنزاف والتحريض، وإشكالية تحديد الفاعل، وإشكالية فجوة القدرات الذاتية، وإشكالية عدم التماثل) تقوم على تبني استراتيجية تستطيع الالتفاف على معضلة (رد الفعل الفوري) و (اللامركزية للحرس الثوري ووكلائه) عن طريق توضيح (عتبة الخطر) للجهات المعتدية، وأن ذلك آخر ما يمكن أن يُسمح به، مع إبراز القدرة المادية الهجومية الذاتية، دون الالتزام بمدة زمنية أو نمط ردعي محدد مسبقًا؛ أي يعني عدم مكافأة (الفعل– برد فعل) فوري، لأن ذلك قد يُدخل الفاعلين بالضرورة داخل دوامة المأزق الأمني.

> **استعراض إشكاليات (واحد بواحد) لا يعني الاستغناء عنها بل يتطلب الأمر تقويمها بما يتجاوز إشكالياتها البنيوية دون التفريط بروحها المتمثل بوجود عقيدة ردع مادية**

وعليه فإن تبني مثل هذه الاستراتيجية يحمل في طياته نفس الإشكالات البنيوية، إلا أنه يخفف من حدتها ولا يلغيها، فإشكالية (عدم التماثل) لن يستطيع أحد حلها اليوم لأن ذلك يتطلب تبني استراتيجية طويلة المدى تقوم على فرض التوازن الداخلي التي قد تأخذ عقودًا.

٦. الأمننة الموازية: من الضربة المشروعة إلى الضربة غير المشروعة:

إن تبني عقيدة عسكرية قائمة على الردع المتدرج المشروط، لا يمكن أن يكتمل دون الدخول في معركة موازية داخل حقل السرديات، لأن شرعية الفعل العسكري لا ترتبط بطبيعته فقط، بل بالطريقة التي يفسر ويقدم بها للجمهور، وذلك عبر إطلاق خطابٍ موازٍ يقنع الجمهور بأن الفعل العسكري ضروري لحماية الأمن الوطني، وعليه فإن أي ضربة خليجية وإن كانت دقيقة فهي تبقى رهينة لإعادة التأطير؛ وهذا ما قد يمنح الهدف المستهدف مساحة كبيرة في نزع شرعية الضربة، وعليه فإن المعضلة تكمن في منع إعادة تقديم الفعل العسكري باعتباره تهديدًا غير مشروع داخل الأوساط المستهدفة:

- **خطر الأمننة الطائفية:**

يتمثل خطر الفعل الخطابي هنا في إمكانية إعادة تأطير الفعل السيادي المشروع إلى اعتداء على الطائفة المغايرة (الشيعية)، بغض النظر عن دقة الضربة، إذ إن أي فعل عسكري يجب أن يسبقه ويتبعه فعل خطابي خليجي يؤطر المسألة ضمن حماية المياه الإقليمية، أو انتهاك السيادة، وحماية المنشآت الحيوية، مع نبذ أي خطاب طائفي رسمي أو غير رسمي؛ لأن غياب هذا التأطير الخطابي قد يسمح للآلة الإعلامية الإيرانية ووكلائها بأن تعيد تأطير المسألة ضمن التهديد الصريح للطائفة الشيعية.

> **شرعية الفعل العسكري لا ترتبط بطبيعته فقط بل بالطريقة التي يفسر ويقدم بها للجمهور**

- **نزع أمننة خطاب الاصطفاف مع إسرائيل:**

لا يقف خطر الفعل الخطابي فقط عند مستوى تأجيج المنافسة الطائفية، حيث يمكن أن يقوم الحرس الثوري ووكلائه (الحشد الشعبي غي العراق، وحزب اللّه في لبنان) بتأطير الفعل الأمني المشروع من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للدفاع عن نفسها بأنه اصطفاف خليجي مع إسرائيل، وعليه مهم مقاومة ذلك عبر:

- ✓ تحييد الموضوع المرجعي: من المهم إبراز هوية وغايات الموضوع المرجعي الذي تود دول الخليج حمايته والمتمثل في عناوين رئيسة يأتي على رأسها (الشعب، الأرض، طرق التجارة، إلى آخره)، وكل ذلك بمنأى عن موقف إسرائيل وغاياتها وأهدافها، على أن هذه الغاية الوطنية قد يتم ترجمتها خطابيا بشكل سلبي في الوسط الشيعي، مما يصور للشارع الشيعي بأن أي رد فعل خليجي وكأنه خدمة للأهداف الإسرائيلية. وهو ما يفرض التعامل مع هذا النسق المتوقع بأسلوب وقائي منهجي.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64